

باب

كيفية التثنية وجمعي التصحيح

[المقصور والمنقوص^(١) والممدود]

(الاسم) خرج المضارع نحو: يرضى.

(الذي حرف إعرابه) احترز من المبني نحو: إذا ومتى، فإن الألف ليست حرف إعراب فيهما، لأن حرف الإعراب هو آخر المعرب كما سبق تقريره.

(ألف) أخرج المنقوص كالقاضي فإن حرف إعرابه ياء.

(لازمة) أخرج المثنى في حالة الرفع نحو: الزيدان، فإن ألفه غير لازمة إذ تنقلب ياء في الجر والنصب.

(مقصور) نحو: عصا ورحى.

(فإن كان) أي حرف الإعراب في الاسم، فخرج بالاسم نحو: يعطي، وبحرف الإعراب المبني نحو: الذي.

(ياء) أخرج المقصور.

(لازمة) أخرج نحو: الزيدان، فإن حرف إعرابه ياء لازمة.

(تلي كسرة) أخرج نحو: ظبي ورمي.

(فمنقوص) نحو: القاضي والمهتدي.

(فإن كان) أي حرف الإعراب في الاسم.

(١) هما من أقسام الاسم المعتل الآخر. والنحاة لا يطلقونهما على اسم إلا إذا كان معرباً. أما اللغويون والقراء، فلا يتقيدون؛ فيطلقونهما على الاسم، سواء أكان معرباً أم مبنيًا؛ فيقولون: في "أولاء" اسم إشارة: إنه ممدود، وفي "أول" اسم إشارة أيضاً: إنه مقصور، مع أنهما مبنيان.

هذا الباب على ضربين: قياسي وسماعي، والقياسي على ضربين: مقصور فقط وممدود فقط وليس فيه ما يُمدُّ ويُقصر معاً، وأما السماعي فعلى ثلاثة أضرب: مقصور لا يمد وممدود لا يقصر وضرب ثالث يمدُّ ويُقصر معاً. فإما أن يكون مدُّه وقصرُه متساويين في الكثرة والفشو وإما أن يكون أحد الحيزين أغلب عليه من الآخر وهذا الباب يشبه الباب الذي يسمى التذكير والتأنيث وذلك أنَّ من الألفاظ مذكراً لا يؤنث ومؤنثاً لا يُذكر وضرباً ثالثاً يذكر ويؤنث وسأبين ذلك في أبواب التذكير والتأنيث ونبدأ الآن بتحديد أبنية هذه الأجناس الثلاثة وإحصاء عددها. [المخصص: ٤/١٧]

(همزة تلي ألفا زائدة) أخرج نحو: داء وماء، فإن الألف فيهما غير زائدة، لأن أقل ما تكون عليه الكلمة المعربة ثلاثة أحرف، فالألف بدل من أصل.
(فممدود) نحو: كساء وحمراء وقرء وعلياء.

[تثنية غير المقصور والممدود]

(فإذا تُثِّي غير المقصور والممدود الذي همزته بدل من أصل أو زائدة) غير هذين يشمل الصحيح كزيد، والمعتل الجاري مجرى الصحيح كمرمى ورمي، والمنقوص كشج، والمهموز غير الممدود كرشا، وهو ولد الظبية الذي قد تحرك ومشى، وماء وضوء ونبأ، والممدود الذي همزته أصل كقراء زرضاء، وهو الكثير القراءة والكثير الوضوء، والذي همزته للإلحاق نحو: علباء، وهو عصب العنق واسم رجل، ويقال: شيخ علباء للرجل إذا أسن.

(لحقت العلامة) أي الألف رفعًا، والياء جرًا ونصبًا.

(دون تغيير) فلا يغير، فتقول: زيدان ومرميان ورميان وشجيان، ولا يغير إلا بفتح ما قبل العلامة، وكذلك سائر المثل السابقة.

(ما لم تنب عن تثنيته تثنية غيره) أي فلا تلحقه العلامة المذكورة حيثئذ، وذلك نحو: سواء - كما مثل المصنف - فإن اللغة الفصحى أنه لا يثنى استغنوا بتثنية سي عن تثنيته فيقال: هما سيان، ولا يقال: هما سواءان، على أن أبا زيد وأبا عمرو حكياه.

[تثنية الاسم المقصور]

(وإذا تُثِنِي المقصور قلبت ألفه واوًا إن كانت ثالثة بدلاً منها) أي من الواو معصا فتقول: عصوان لقولهم: عصوته أي ضربته بالعصا.

(أو أصلاً) ككونها في حرف أو شبهه نحو: ألا وإذا علمين فتقول: ألوان وإذوان.

(أو مجهولة) أي لا يدرى عن أي شيء قلبت نحو: خسا بمعنى فرد فتقول: خسوان، وكذلك الددا، وهو اللهو فتقول: الددوان.

(ولم تمل) احترز من بلى ومتى، فإن ألفهما أصل أميلت وسيأتي حكمها.

(وياء إن كانت بخلاف ذلك) بأن كانت رابعة كملهيان، أو خامسة كمعتليان، أو

سادسة كمستدعيان، أو ثالثة بدلاً من ياء كرحيان، أو أصلاً أميلت كبليان ومتيان في تثنية بلى ومتى علمين.

(لا إن كانت) أي الألف المقصورة.

(ثالثة واوي مكسور الأول) كرضا وربا.

(أو مضمومه) كعلى وضحى.

(خلافًا للكسائي) في إجازته تثنية هذا النوع بالياء نحو: رضيان وربيان وعليان

وضحيان.

(والياء في رأي أولى بالأصل والمجهولة مطلقاً) يعني أن من النحويين من لا يعدل

عن الياء في الألف الأصلية والألف المجهولة، سواء أميلتا أم لم تمالا قال المصنف: ومفهوم قول سيويه عاضد لهذا الرأي.

[تثنية الاسم الممدود]

(وتبدل واؤا همزة الممدود المبدلة من ألف التانيث) فتقول في حمراء حمراوان، ولم يذكر سيبويه فيها غيره.

(وربما صححت) نحو: حمراءان، وهو شاذ حكاه أبو حاتم وابن الأنباري عنهم.
(أو قلبت ياء) نحو: حمرايان، وهذا لغة فزارة.

(وربما قلبت الأصلية واؤا) سمع: قراوان ووضاوان في تثنية قراء ووضاء، ولم يذكر سيبويه فيها إلا إقرار الهمزة.

(وفعل ذلك بالملحقة أولى من تصحيحها) أي قلب الهمزة الملحقة واؤا أولى من إقرارها نحو: علباوان ودرحاوان، ويجوز علباءان ودرحاءان يقال: رجل درحاية أي قصير سمين ضخم البطن، وهو فعلاية ملحق بجعظارة، قال ابن السكيت يقال للرجل إذا كان غليظا قصيرا جعظارة بكسر الجيم.

(والمبدلة من أصل بالعكس) أي إقرارها أولى من قبلها واوا، فكساءان أولى من كساوين وسقاوين.

(وقد تقلب ياء) فيقال: كسايان وسقايان.

(ولا يقاس عليه) أي على قبلها ياء.

(خلافًا للكسائي) الحق أنه يقاس عليه، لأنها لغة فزارة حكاه أبو زيد في كتاب الهمزة.

[تثنية مَذْرُوعَيْنِ وَثَنَائِيْنِ]

(وصححوا مَذْرُوعَيْنِ) يقال ابن قتيبة: المذروان طرفا كل شيء، وقال غيره: هما طرفا الإلية وطرفا القوس وجانبا الرأس، والمشهور إطلاقه على طرفي الإلية، والقياس أن يقال في تثنيته: مذريان، لأن ألفه رابعة.

(وثنائين) الثنايان طرفا العقال، قالوا: عقلته بثنائين، والقياس بثنائين بالهمز أو بثنائين بالواو، فإنه مثل كساء.

(تصحیح شقاوة وسقاية للزوم علمي التثنية والتأنيث) أي إنما صححتا لبناء الكلمة على التثنية كما صحح واو شقاوة وياء سقاية لما بنيت الكلمة على تاء التأنيث، والقياس لو لا التاء إبدال الواو والياء همزة.

[جمع المقصور والمنقوص]

(وَحُكِّمُ مَا أُحِقَّ بِهِ عِلَامَةُ جَمْعِ التَّصْحِيحِ) يشمل علامة جمع التصحيح للمذكر والمؤنث.

(القياسية) احترز مما خالف القياس نحو: بنون ولم يقولوا ابنون كما قالوا في التثنية ابنان.

(حكم ما ألحق به علامة التثنية) فيكون له مجموعاً بالواو والنون أو بالألف والتاء، من التغيير أو عدمه، ما يكون له إذا ثني، فتقول في حمراء علم مذكر: حمراون، وعلم مؤنث: حمراوات، وفي قراء: قراءون كما يقال قراءان، وفي زيد زيدون كما تقول: زيدان، وكذلك الباقي، إلا ما استثناه من المنقوص والمقصور.

(إلا أن آخر المنقوص والمقصور يحذف في جمع التذكير) فيقال في قاض قاضون رفا وقاضين جرّاً ونصباً، وفي مصطفى مصطفىون رفعا ومصطفين جرّاً ونصباً، وتحذف ياء المنقوص وألف المقصور. واحترز بقوله: "التذكير" من جمع التأنيث فإن حكمه كحكم المثني فتقول: غازيات وحليات كما تقول: غازيان وحليان. (وتلي علامته) أي علامتا الجمع المذكور.

(فتحة المقصور مطلقاً) أي سواء كانت ألفه منقلبة عن أصل كملهى علم مذكر، فتقول: ملهون وملهين، أو زائدة كحلبى علم مذكر فتقول: حبلون وحبلين، بفتح اللام والهاء.

(خلافاً للكوفيين في إلحاق ذي الألف الزائدة بالمنقوص) فيضمون ما قبل واو الجمع. ويكسرون ما قبل يائه، ويحذفون الألف فيقولون: حبلون وحبلين، كما يفعل في المنقوص نحو: قاضون وقاضين، ولا يفعلون ذلك بغير الزائدة بل يفتحون ما قبل الواو والياء كما سبق نحو: ملهون وملهين.

(وربما حذفت) أي الألف الزائدة.

(خامسة) كخوزلى.

(فصاعدا) كضبغطرى، وهو الأحمق الذي لا يعجبك.

(في التثنية) نحو: الخوزلان وضبغطران.

(والجمع بالألف والتاء) نحو: هراوات بفتح الهاء جمع هراوى جمع هراوة.

(وكذا الألف والهمزة من قاصعاء ونحوه) فيحذفان كما تحذف الألف الزائدة في المقصور. قال بعضهم في خنفساء: خنفسان وفي عاشوراء: عاشوران.
(ولا يقاس على ذلك خلافاً للكوفيين) أي على حذف ألف المقصور خامسة فصاعداً، وعلى حذف الألف والهمزة من قاصعاء، لقلة ما ورد من ذلك.
(وتحذف تاء التأنيث عند تصحيح ما هي فيه) بخلاف تثنية ما هي فيه، فإنها لا تحذف منه نحو: فتاتان وفاطمتان.

(فيعامل معاملة مؤنث عار منها) أي من التاء.
(لو صحح) فيقال في فتاة: فتيات بقلب الألف ياء، وفي قناة قنوات بقلبها واوا، وكذا إذا كان ما قبل التاء همزة مبدلة فإنها تعامل بما تعامل به في التثنية، فيقال في سقاة وباقلالة: سقاوات وباقلالات.
(ويقال) شرع في ذكر ما خالف به المذكر العاقل في جمعه بالواو والنون مثناه، كما ذكر ما خالف فيه المؤنث في جمعه بالألف والتاء مثناه.
(في المراد به من يعقل) احترز مما أريد به ما لا يعقل، فإنه يجمع بالألف والتاء.
(وأبون وأخون وهنون) والقياس موافقتها التثنية، فيقال: أبون وأخون وهنون، لكن التصريف أدى إلى حذف الواو.
(وذوو) لم يخالفون في جمع " ذو " التثنية، فكان ينبغي ألا يذكر هنا.
(وفي بنت وابنة وأخت وهنت وذات: بنات) فحذفوا تاء بنت ولم يقولوا: بنوات برد المحذوف كأخوات، بل جمع على لفظ بنت من غير رد المحذوف فليس مخالفاً للتثنية إلا بحذف التاء.
(وأخوات) فحذفوا التاء وردوا المحذوف.
(وهنات وهنات) جمع على لفظ هنت بلا رد.
(وذوات) جمعوا ذاتا على ذوات فحذفوا التاء ولم يردوا اللام المحذوفة فلم يقولوا: ذويات فهو كبنات في بنت.

(وأمهات في الأم من الناس أكثر من أمات) قياس أم أن لا يجمع بالألف، لأنه من الأجناس المؤنثة بلا علامة كعنز وعناق. وقد جمع الشاعر بين الأمهات والأمات في الأناسي في قوله^(١): [المتقارب]

إِذَا الْأُمَّهَاتُ قَبِحْنَ الْوُجُوهُ هَ فَرَجَتِ الظُّلَامَ بِأُمَاتِكَا

(وغيرها بالعكس) أي غير الأم من الناس بعكس ذلك، فأما فيه أكثر من أمهات.

(١) البيت لمروان بن الحكم.

و(قبحن الوجوه) بمعنى أخزيتها وأدللنها، من قولهم: قبحه يقبحه - بفتح العين في الماضي والمضارع - إذا أخزاه.

و (فرجت الظلام) بمعنى كشفته لغة في فرجه تفريجا: يعنى كشفه يزيد ان امهات الناس بالفجور فأخزين أولادهن بذلك.

والاستشهاد بالبيت في قوله (أماتكا) حيث استعمل الأمات في الإنسان على خلاف الغالب إذ الغلب استعمال الأمهات في الإنسان والأمات في البهائم.

انظر: لمروان بن الحكم في شرح شواهد الشافية ٣٠٨

وبلا نسبة في المقتضب ١٦٩/٣ وشرح المفصل ٣/١٠ واللسان (أمم) ١٣٦/١ وشرح الشافية

٣٨٣/٢ والهمع ٢٣/١.

[جمع الاسم الثلاثي المؤنث]

(والمؤنث بهاء) نحو: جفنة وغرفة وسدرة.

(أو مجرداً) نحو: دعد وجمل وهند.

(ثلاثياً) كما مثل، وخرج نحو: جيئل علما للضبع.

(صحيح العين) احترز من نحو: دولة وثور علمين لمؤنث. وكذا ثارة وثار وديمة

وريم.

(ساكنة) احترز من شجرة وسمرة ونبقة.

(غير مضعف) احترز من جنة وجنة وجنة.

(ولا صفة) احترز من ضخمة وجلفة وحلوة.

(تتبع عينه فاءه في الحركة مطلقاً) أي سواء كانت حركة الفاء فتحة أو ضمة أو

كسرة فتقول: جفنات وغرفات وسدرات.

(وتفتح تسكن) أي العين.

(بعد الضمة) نحو: غرفات وغرفات.

(والكسرة) نحو: سدرات وسدرات.

(وتمنع الضمة قبل الياء) فلا يقال في زبية زبيات بضم الباء بل زبيات بالسكون أو

زبيات بالفتح، والزبية الراية التي لا يعلوها الماء، والزبية أيضاً حفرة للأسد، سميت بذلك لأنهم كانوا يحفرونها في موضع عال.

(والكسرة قبل الواو باتفاق) فلا يقال في رشوة رشوات بل رشوات أو رشوات،

والرشوة معروفة، والرشوة بضم الراء مثله، وارتشى أخذ الرشوة.

(وقبل الياء بخلف) فمن البصريين من أجاز أن يقال في لحية لحيات بكير الحاء

ومنهم من منع.

(ومطلقاً عند الفراء فيما لم يسمع) فلا يجيز الفراء فعلات بكسر الفاء والعين

مطلقاً، أي سواء أكان من باب رشوة أو فدية أو كسرة أو هند، فإن فعلات يستلزم فعلاً، وفعل أهمل إلا فيما ندر كإبل، فإن سمع فعلات قبله.

(وشذ جروات) لما فيه من الكسر قبل الواو، وهو ممنوع اتفاقاً كما سبق.

(والتزم فعلات) أي بفتح العين.

(في لجبة) وهي صفة، يقال: شاة لجبة إذا قل لبنها.

(وغلب) أي فتح العين.

(في ربعة) وهو المعتدل القائمة، والقياس في لجبة وربعة التسكين لأنهما من الصفات كضخمة.

(لقول بعضهم: لجبة وربعة) أي لم يجمع لجبة وربعة بفتح العين إلا لأن بعضهم حرك العين في المفرد، فالتزم التحريك في جمع لجبة وغلب في جمع ربعة. (ولا يقاس على ما ندر من كهلات، خلافاً لقطرب) أجاز قطرب في جمع فعلة صفة فتح العين قياساً على ما سمع من قولهم كهلة وكهلات.

(ويسوغ في لجبة القياس، وفاقاً لأبي العباس) أي المبرد فيقول: لجبات بسكون الجيم وإن كان المسموع فتحها لأن التسكين هو القياس فيها. (ولا يقال: فعلات) أي بتسكين العين.

(اختياراً) احترز من الضرورة كقوله^(١): [الطويل]

وَحِمْلْتُ زَفَرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَالِي بِزَفَرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ

(فيما استحق فعلات) أي بفتح العين لكونه اسماً مفتوح الفاء كدعد وزفرة فلا يقال: دعدات وزفرات بالسكون إلا ضرورة كالبيت.

(إلا لا اعتلال اللام) كظبية فيجوز ظبيات اختياراً، حكاه ابن جني، والمشهور الفتح.

(أو شبه الصفة) نحو: أهل وأهلات، سمع بسكون الهاء وفتحها، والفتح أشهر.

(وتفتح هذيل عين جوزات وبيضات ونحوهما) وهو كل اسم على فعلة معتل ومن ذلك قراءة بعضهم: (ثَلَاثُ عَوَزَاتٍ لَكُمْ) [النور: ٥٨] بفتح الواو، وقول الشاعر^(٢): [الطويل]

(١) قال العيني: قاله أعرابي من عذرة، من قصيدة من الطويل.

و (حملت) مجهول؛ أي: كلفت.

والشاهد في (زفرات الضحى) حيث سكنت الفاء فيها للضرورة، وهو جمع زفرة من زفير إذا أخرج نفسه بأنين، وإنما أضاف (الزفرات) إلى وقتين؛ لأن من عادة المقيم أن يقوى الهيام فيه في هذين الوقتين، ولهذا ينقطع عن الأكل؛ لأن الأكل غالباً يكون في هذين الوقتين.

(٢) البيت لشاعر من هذيل (ولم يسم) في المحتسب ٥٨/١ وشرح الأشموني ٤٢٣/٢ وشواهد العيني بهامشه ولم أعثر عليه في ديوان الهذليين ولا شرح أشعارهم.

أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكَبَيْنِ سَبُوحٌ

فلو كانت فعلة المعتلة العين صفة نحو: جونة وغيلة جرت هذيل مع سائر العرب على القياس في تسكين العين، والجونة السوداء أو البيضاء، والجونة الخابية المطلية بالقار، ويقال لعين الشمس جونة، وإنما سميت جونة عند مغيبها لأنها تسود حين تغيب، والغيلة بالفتح المرأة السمينة.

(واتفق على عيرات شذوذاً) عيرات جمع عير وهي الإبل التي عليها الأحمال، والشذوذ فيها من جهة فتح العين، والقياس تسكينها، كما قيل ديمات في ديمة.

=

وهو بلا نسبة في الخصائص ١٨٤/٣ وأوضح المسالك ٣٠٦/٤ (صدره) والخزانة ١٠٢/٨ وشرح شواهد الشافية ١٣٢

وفي بعضها " أبو بيضات " .

أخو بيضات: أي: هو أخو بيضات، وهو تشبيه بليغ؛ أي: هو كأخي بيضات، قال: الجار بردي هذا في صفة النعامة.

قلت: هذا غلط؛ لأن البيت في مدح جملة شبهه بالظليم؛ أي: جملي في سرعة سيره كالظليم الذي له بيضات يسير ليلاً ليصل إليها.

والشاهد في (بيضات) حيث جاءت مفتوحة العين في جمع بيضة، وهي معتل العين، والقياس فيه تسكين العين، ولكنه جاء بالفتح على لغة هذيل.

و (رائح) من راح إذا ذهب وسار بالليل صفة ما قبله، وكذا (متأوب) إذا جاء أول الليل، وهو وما بعده صفات أيضاً، ومعنى (رفيق بمسح المنكبين) عالم بتحريك المنكبين في السير.

و (سبوح): حسن الجرية، أو اللين اليدين في الجري، ومن فسره بأنه المتصرف في معاشه فقد غلط.

[فصل]

في تثنية محذوف اللام

(فصل: يُتَم في التثنية من المحذوف اللام ما يتم في الإضافة) فكما تقول: هذا قاضيك وأخوك وأبوك وهنوك وحموك تقول:

قاضيان وأخوان وأبوان وحموان وهنوان، فيرد في التثنية ما رد في الإضافة.

(لا غير) فكما لا ترد لام سنة وحر في الإضافة لا ترد في التثنية نحو: ستان.

(وربما قيل أبان وأخان) جاء هذا فيهما على لغة من التزم النقص في الأفراد والإضافة.

(ويديان ودميان ودموان وفميان وفموان) جاء هذا في يد وما بعدها على لغة القصر فيها، وقد تقدم ذلك.

(وقالوا في ذات ذاتا على اللفظ) فلم يردوا المحذوف الذي هو لام الكلمة، ومنه:

يا دَارَ سَلَمَى بين ذاتي العُجُوج

(وذواتا على الأصل) وهو المستعمل الكثير، ومنه: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٨].

و ﴿ذَوَاتِي أَكُلِ خَمَطٍ﴾ [سبأ: ١٦]، والألف في "ذَوَاتَا" لام الكلمة انقلبت عن الياء.

(ويثنى اسم الجمع) نحو: ﴿فَتَتَيْنِ التَّقَاتِ﴾ [آل عمران: ١٣].

(والمكسر) كقولهم في جمال: جمالان.

(بغير زنة منتهاه) تحرز من نحو: مساجد ومصاييح، فإنه لا يثنى ولا يجمع.

[المضاف على المشنى]

(ويُختار في المضافين لفظاً) نحو: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤].

(أو معنى) نحو: الكبشين قطعت منهما الرؤوس.

(إلى مُتَضَمِّنَيْهِمَا) تحرز من المضافين إلى ما لا يتضمنهما نحو: قضيت درهمي الزيد، وسيأتي حكم هذه المسألة.

(لفظ الإفراد على لفظ التثنية) فقولك: قطعت رأس الكبشين مختار على رأسي الكبشين، وكذا: الكبشان قطعت منهما الرأس مختار على الرأسين.

(ولفظ الجمع على لفظ الإفراد) فرءوس الكبشين، ومنهما الرءوس مختار على الرأس.

(فإن فرق مُتَضَمِّنَاهُمَا اختيار الإفراد) نحو: قطعت رأس زيد وعمرو.

(وربما جمع المنفصلان إن أَمِنَ اللَّبْسُ) المراد بالمنفصلين اللذان ليسا جزءين مما أضيفا إليه كالدرهمين، فإن ألبس جمعهما لم يوضع موضع التثنية نحو: قبضت دراهم الزيد، وإلا فقد يوضع، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: "إِذَا أُوتِئْتُمَا إِلَىٰ مَضَاجِعِكُمَا"^(١).

(ويقاس عليه، وفاقاً للفراء) لوروده في أفصح كلام، كما سبق، وكقوله عليه الصلاة والسلام أيضاً: "مَا أَخْرَجَكُمَا مِنْ يُتُوتِكُمَا"^(٢).

(١) أخرجه أحمد ١٤٦/١ (١٢٥٠) قال: حدثنا أسود بن عامر، وحسين، وأبو أحمد الزيري. و«أبو يعلى» (٥٥١) قال: حدثنا أبو موسى، قال: حدثنا عثمان بن عمر.

أربعتهم (أسود، وحسين بن محمد، وأبو أحمد الزيري، وعثمان) عن إسرائيل بن يونس، عن أبي إسحاق السبيعي، عن هبيرة بن يريم، فذكره

(٢) أخرجه مسلم ١١٦/٦ (٥٣٦٣) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا خلف بن خليفة. وفي ١١٧/٦ (٥٣٦٤) قال: وحدثنى إسحاق بن منصور، قال: أخبرنا أبو هشام، يعني المغيرة بن سلمة، قال: حدثنا عبد الواحد بن زياد. و«ابن ماجه» (٣١٨٠) قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا خلف بن خليفة (ج) وحدثننا عبد الرحمن بن إبراهيم، قال: أخبرنا مروان بن معاوية. و«أبو يعلى» (٦١٧٧) قال: حدثنا الحارث بن سريج، قال: حدثنا مروان. وفي (٦١٨١) قال: حدثنا داود بن رشيد، قال: حدثنا خلف بن خليفة.

ثلاثتهم (خلف بن خليفة، وعبد الواحد بن زياد، ومروان بن معاوية) عن يزيد بن كيسان، عن أبي حازم، سلمان الأشجعي، فذكره

(ومطابقة ما لهذا الجمع لمعناه أو لفظه جائزة) فالأول كقوله:

قلوبكما يغشاهما الأمن عادةً إذا منكما الأبطال يغشاهم الذعر
والثاني كقوله:

خَلِيلِي لَا تَهْلِكْ نَفْسُكُمَا أَسَى فَإِنْ لَهَا فِيمَا بِهِ ذُهِيتُ أَسَا
فقال: لها، ودهيت، ولو طابق المعنى لقال: لهما، ودهيتما.

(ويعاقب الأفراد التثنية في كل اثنين لا يغني أحدهما عن الآخر) وذلك كالعينين والأذنين، فتقول: عيناه حسنة، وعينه حسنتان، وعينه حسنة، والأصل: عيناه حسنتان. وظاهر كلام المصنف أن ذلك مقيس، وزعم بعضهم أنه غير مقيس، وأنه إنما جاء في الشعر، فمن الأول قوله^(١): [مجزوء الوافر]

لِمَنْ زُحْلُوفَةٌ زُلُّ بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ
ومن الثاني قوله^(٢): [الطويل]

إذا ذكرت عيني الزمان الذي مضى بصحراء فلج ظلتا تكفان
ومن الثالث^(٣): [الطويل]

أَلَا إِنَّ عَيْنًا لَمْ تَجِدْ يَوْمَ وَاسِطٍ عَلَيْكَ بِجَارِي دَمْعِهَا لَجْمُودُ
ومن الرابع قوله^(٤): [الطويل]

وَعَيْنَانِ قَالَ اللَّهُ كُنَا فَكَانَتَا فَعُولَانِ بِالْأَبَابِ مَا تَفْعَلُ الْحَمْرُ

(وربما تعاقبا مطلقًا) أي وإن لم يكونا مما سبق نحو: ﴿فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ

الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦]، وقوله: [الطويل]

(١) البيت لامرئ القيس في ملحقات ديوانه ص ٤٧٢.

(٢) انظر: شرح ديوان المتنبي ١/ ٢٣٦، والهمع ١/ ٥٠، والدرر اللوامع ١/ ٢٥.

(٣) لأبي عطاء السندي يرثي يزيد بن هبيرة.

انظر: دلائل الإعجاز (٢٠٩/١) والعقد الفريد (٣٦٤/١) والإيضاح في علوم البلاغة (١١/١) وأمالى القالي (٢٧٥/١) ومعاهد التنصيص (١٨/١).

(٤) البيت لذى الرمة.

انظر: الجمل ٤٩، وأسرار العربية ١٣٥، وشرح التسهيل ١/ ٣٤٢، والبسيط ٢/ ٧٣٩، واللسان مادة

كون ١٣/ ٣٦٥، وشرح شذور الذهب ٣٣٢، والهمع ٢/ ٨٢، والخزانة ١٧/ ٣٨١، والدرر ٢/ ٦٠.

إذا ما الغلام الأحقق الأم شافني بأطراف أنفيه استمر فأسرعاً

(وقد يقع افعلا) نحو: ﴿الْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق: ٢٤]، ونحو قوله^(١): [الطويل]

فإنْ تُزْجُراني يا بَنَ عَقَّانْ أنْزِجِرْ وَإِنْ تَدْعَانِي أَحْمِ عَرْضاً مُنْعَماً

(موقع افعول ونحوه) فألقيا واقع موقع ألق، وتزجراني واقع موقع تزجر، ومن

الأول^(٢): [الطويل]

قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ

(١) البيت لسويد بن كراع العكلي، شاعر فحل مخضرم، ت نحو ١٠٥ هـ (طبقات فحول الشعراء: ١/ ١٧١، والأغاني: ١٢/ ٣٤٠، ومقدمة شعره: ٨٧ - ٨٨).

والبيت في شعره: ٩٥، وهو له أيضاً في اللسان: ٧/ ١٨٤، وشرح شواهد الشافية وهو بلا عزو في: تفسير الطبري: ٢٦/ ١٠٣، والصاحبي: ٣٦٣).

(٢) عجزه:

بِسْقَطِ اللَّوَى يَبْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمِلٍ

قائله: هو امرؤ القيس.

اللغة: "بسقط اللوى" - بكسر السين وسكون القاف - منقطع الرمل، واللوى - بكسر اللام - حيث يلتوي الرمل ويرق.

وإنما خص منقطع الرمل وملتواه؛ لأنهم كانوا لا ينزلون إلا في صلابة من الأرض؛ ليكون ذلك أثبت لأوتاد الأبنية "والدخول والحومل" بلدان.

المعنى: يأمر صاحبيه أن يقفا معه ليعاوناه على البكاء عند منازل أحبابه التي كان يلقيهم فيها وليجدد الذكريات القديمة.

الإعراب: "قفا" فعل أمر مبني على حذف النون وألف الاثنين فاعل "نبك" فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها والفاعل ضمير مستتر تقديره نحن "من ذكرى" جار ومجرور متعلق بنبكي "حبيب" مضاف إليه "ومنزل" عطف على حبيب "بسقط" جار ومجرور متعلق بقفا "اللوى" مضاف إليه "بين" ظرف مكان "الدخول" مضاف إليه "فحومل" عطف على الدخول.

الشاهد: قوله: "نبك" فإنه جواب الأمر فلذلك جزم وهو غير مقترن بالفاء.

انظر: انظر: البديع في نقد الشعر (٦٨/١) ونقد الشعر (٧١/١) والعمدة في محاسن الشعر وآدابه (٥٠/١) وسر الفصاحة (٩٨/١) والمثل السائر في أدب الكاتب والشاعر (٩٠/١) والشعر والشعراء (١٤/١) وجمهرة أشعار العرب (١٣/١) ومعاهد التنخيص على شواهد التلخيص (٢٩٢/١) وسر الفصاحة (١٨٨/١) والإيضاح في علوم البلاغة (٣٩٠/١) والمستطرف (١٢/٢) وتحرير التحبير (٢١/١) وخزانة الأدب (١٩/١) ودلائل الإعجاز (٢٧٤/١، ٣٠٣، ٣٠٩) وصبح الأعشى (٥٥٥/٦).

على ذلك خرج ابن جني، ويؤيده قول امرئ القيس بعده^(١): [الطويل]

أَحَارِ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِضْهُ

(وقد تقدر تسمية جزء باسم كل فيقع الجمع موقع واحده) نحو: شابت مفارقه.
(أو مثناه) نحو: عظيم المناكب. ولا يقاس على هذين.

(١) عجزه:

كَلَمْعُ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ

يروى "أعني على برق أريك وميضه" يقال ومض البرق، وأومض ومضاً وإيماضاً، والومض: الخفي، ووميضه: خطراته، وقوله كلمع اليدين أي كحركاتهما، والحبي ما ارتفع من السحاب، والمكلل: المستدير، كالأكاليل، والمكلل المتبسم بالبرق ولك أن تقول: قال النحويون: لا ترخم النكرة فكيف جاز ترخيم صاحب وهو نكرة، قال سيبويه لا ترخم من النكرات إلا ما كان في آخره هاء كقوله:

حاري لا تستنكري عذيري

فالجواب أن أبا العباس قال لا يجوز أن ترخم نكرة ألبته، وأنكر على سيبويه ما قال: من أن النكرة ترخم، إذا كانت فيها الهاء، وزعم أن قوله:

جاري لا تستنكري عذيري

أنه يريد بأنها الجارية، ثم رخم على هذا معرفة، وكذلك في قوله صاح ترى كأنه قال أيها الصاحب ثم رخم على هذا ومما يسأل عنه في هذا البيت أن يقال كيف جاز أن يسقط حرف الاستفهام، وإنما المعنى أترى برقاً؟ فإن قال قائل: إن الألف في قوله أصاح هي ألف الاستفهام فهذا خطأ لأنه لا يجوز أن يقول صاحب أقبل لأنك تسقط بين شيئين ألا ترى إذا قلت يا صاحب فمعناه أيها الصاحب؟ فالجواب عن هذا إن قوله أصاح: الألف للنداء كقولك يا صاح إلا أنها دلت على الاستفهام وقد أجاز النحويون: زيد عندك أم عمرو يريدون أزيد عندك أم عمرو؛ لأن أم دلت على معنى الاستفهام. وأما بغير دلالة فلا يجوز، لأنك لو قلت: زيد عندك وأنت تريد الاستفهام لم يجز وقد أنكروا على عمر بن أبي ربيعة:

ثم قالوا: تحبها قلت بهرا... عدد الرمل والحصا والتراب

قالوا لأنه أراد: قالوا: أتحبها ثم أسقط ألف الاستفهام وهذا عند أبي العباس ليس باستفهام إنما هو على الإلزام والتوبيخ كأنه قال: قالوا أنت تحبها! وقال بعضهم: الحبي الداني من الأرض، وقيل الحبي الذي قد حبى بعضه إلى بعض: أي تدانى، والمكلل من السحاب الذي علا بعضه على بعض. ويقال: المكلل السحاب الذي قد كلل بالبرق.

انظر: خزانة الأدب ٤٢٦/٩، وشرح المعلقات التسع ٨٣/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٧٧/١، والديوان ١٧/١، وعيار الشعر ١٩/١.

[فصل:

ما يجمع بالآلف والتاء قياساً

(فصل: يُجْمَعُ بِالْأَلْفِ والتاء قياساً ذو تاء التأنيث مطلقاً) أي علماً كان كطلحة وفاطمة أو اسم جنس كسنبلة.

(وعلم المؤنث مطلقاً) أي عاريّاً من علامة التأنيث كزينب أو متلبساً بها كسلمة وسعدى وغفراء.

(وصفة المذكر الذي لا يعقل) نحو: جبال راسيات.

(ومصغرة) نحو: دربهما وفليسات.

(واسم الجنس المؤنث بالآلف) يشمل الاسم نحو: بهمي وبهومات، وصحراء وصحراوات، والصفة نحو: امرأة حبلى ونساء حبليات، وحلة سيرا وحلل سيراوات. واحترز من المؤنث بلا علامة كقندر وشمس فلا يقال: قدرات ولا شمسات. وبهمي نبت، قال سيبويه: تكون واحدة وجمعاً، وألفها للتأنيث، وقال قوم: ألفها للإلحاق والواحد بهمة، وقال المبرد: هذا لا يعرف، ولا تكون ألف فعلى بالضم لغير التأنيث. والسيراء بكسر السين وفتح الياء برد فيه خطوط صفر.

(إن لم يكن فعلى فعلاً) كسكرى فلا يقال: سكريات.

(أو فعلاء أفعل) نحو: حمراء فلا يقال: حمراوات، فإن كان فعلاء لا أفعل له لم يمتنع من ذلك نحو: امرأة عجزاء ونساء عجزاوات.

(غير منقولين إلى الاسمية حقيقة) كما لو سميت بسكرى وحمراء امرأة فتقول حيثئذ: سكريات وحمراوات.

(أو حكماً) نحو: بطحاء فإنها صفة مقابلة في الأصل لأبطح لكن غلب استعمالها بلا موصوف فأشبهت الأسماء فجمعت جمعها فقليل: بطحاوات. والأبطح مسيل واسع فيه دقاق الحصى، والبطحة والبطحاء مثله، ومنه بطحاء مكة.

(وما سوى ذلك) أي الأنواع الخمسة التي سبق ذكرها.

(مقصود على السماع) كقولهم في سماء: سماوات، وفي أرض: أرضات، وفي حسام: حسامات، فهذا ونحوه يحفظ ولا يقاس عليه

باب المعرفة والنكرة [أولاً: المعرفة]

(الاسم معرفة ونكرة، فالمعرفة: مُضْمَرٌ وَعَلَمٌ ومشار به) كانت وزيد وذا.

(ومنادى) نحو: يا رجل، وقيل معرف بال محذوفة.

(وموصول) نحو: جاء الذي أكرمته، فتعريف الذي وفروعه بالعهد والذي في الصلة، وهذا مذهب الفارسي، وذهب الأخفش إلى أن ما فيه أل من الموصول تعرف بها، وما ليست فيه ال كمن في معنى ما هي فيه، وأما أي فتعرفت بالإضافة.

(ومضاف) والمراد ما أضيف إلى معرفة إضافة محضة نحو: غلامك وغلام زيد، وكذا الباقي.

(وذو أداة) وهو ما صحب ال أو ام كالغلام وامغلام.

(وأعرفها ضمير المتكلم) لأن أنا ونحن يدل على المراد به بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره.

(ثم ضمير المخاطب) لأن أنت ونحوه يدل على المراد به بنفسه وبمشاهدة مدلوله.

(ثم العلم) وينبغي أن يقيد بالخاص كزيد وعمرو ليخرج أسامة ونحوه، وكذا هو في بعش النسخ.

(ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام) نحو: زيد أكرمته، فلو تقدمه اسمان أو أكثر نحو: قام زيد وعمرو كلمته لتطرق إليه إبهام ونقص تمكنه في التعريف.

(ثم المشار به والمنادى) كلاهما في رتبة واحدة، لأن كلا منهما تعريفه بالقصد على رأي المصنف.

(ثم الموصول وذو الأداة) جعلهما في رتبة واحدة، لأن التعريف فيهما بالعهد. وفي بعض النسخ: ثم ذو الأداة، فجعله بعد الموصول.

(والمضاف بحسب المضاف إليه) فالمضاف إلى ذي ال في رتبته، وكذا الباقي. ومقتضاه أن المضاف إلى المضمّر في رتبته، والذي قاله الأندلسيون أن المضاف في رتبة المضاف إليه، إلا المضاف إلى المضمّر فإنه في رتبة العلم.

(وقد يعرض للمفوق ما يجعله مساوياً) كما لو شهر شخص بزيد وبالخياط، ففي هذه الصورة يستوي ذو ال والعلم في التعريف.

(أو فائضاً) كقول من شهر باسم لا شركة له فيه لمن قال له من وراء حائل: من أنت؟ أنا فلان. فالبيان لم يستفد بأننا بل بالعلم بعده، فصار العلم أعرف من ضمير المتكلم في هذه الصورة.

[ثانياً: النكرة^(١)]

(والنكرة ما سوى المعرفة^(٢)) وقد سبق ذكر المعرفة، فمن عرفها عرف النكرة، كرجل وهذا واضح.

(وليس ذو الإشارة قبل العلم، خلافاً للكوفيين) نقله صاحب الإفصاح عن الفراء، ثم قال: وبه قال أبو بكر وجماعة، واحتج له بأن اسم الإشارة ملازم للتعريف بخلاف العلم، وأجيب بمنع أن هذا يوجب له المزية على العلم، فإن لزوم الشيء معنى لا يوجب له مزية على ما له ذلك المعنى دون لزوم، بل قد تثبت المزية لغير ذي اللزوم كما ثبت لنقيضك مزية على غيرك، فتعرف بالإضافة مع عدم لزومه لها ولم يتعرف غيرك بها مع لزومه لها. كذا قرره المصنف في الشرح.

(ولا ذو الأداة قبل الموصول) استدل من قال إن ذا الأداة قبل الموصول وهو ابن كيسان كما سيأتي، بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى﴾ [الأنعام: ٩١] إذ الصفة إما مساوية وإما دون الموصوف، ولا قائل بالمساواة، فثبت الثاني.

وأجاب المصنف بأن الذي بدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة لأن المعنيين بالخطاب بنو إسرائيل، وقد غلب عندهم الكتاب على التوراة، فالتحق بالأعلام. انتهى.

(١) النكرة هو: الاسم الشائع في جنسه، وهو كل اسم يقبل دخول الألف واللام عليه، أو يقع موقع ما يقبل الألف واللام.

قال ابن مالك: "وتمييز النكرة بعد عَدِّ المعارف بأن يُقال: وما سوى ذلك نكرة، أجود من تمييزها بدخول (رُبَّ) و (الألف واللام)؛ لأنَّ من المعارف ما تدخل عليه (الألف واللام) كفضل وعباس، ومن التكرات ما لا تدخل عليه (رُبَّ) ولا (الألف واللام) كـ (أين) و (كيف) و (عريب) و (ديار)". شرح التسهيل ١١٧/١.

للتكرة علامات كثيرة؛ منها: أن يقبل دخول (من) للاستغراق، نحو: (ما جاءني من رجل)، أو (كل) للاستغراق، نحو: (كل رجل يأتيني فله درهم)، أو (كم)، نحو: (كم رجل جاءني). أو يكون حالاً، أو تمييزاً، أو اسم (لا) أو خبرها، أو مضافاً إضافة لا ترفع إبهاماً.

انظر: الفصول الخمسون ٢٢٥، وشرح ألفية ابن معطٍ ٦٢٩/١، والأشباه والنظائر ٧٣/٣.

(٢) قال أبو البقاء في الكلبيات ٨٩٦: "والتكرات بعضها أنكر من بعض كالمعارف؛ فأنكر التكرات: (شيء)، ثم (متحيز)، ثم (جسم)، ثم (نام)، ثم (حيوان)، ثم (ماش)، ثم (ذو رجلين)، ثم (إنسان)، ثم (رجل). والضابط: أنَّ النكرة إذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل هي تحت غيرها فهي أنكر التكرات".

وفي جوابه هذا تسليم أنه لا قائل بالمساواة، والمصنف قد قال بها في أكثر النسخ على ما سبق.

(ولا من وما المستفهم بهما معرفتين) استدل لتعريفهما بتعريف جوابهما، نحو: من عندك؟ فتقول: زيد. وما دعاك إلى كذا؟ فتقول لقاءك. ورد بأن تعريفه غير ملازم، إذ يصح أن تقول في الأول: رجل من بني فلان، وفي الثاني: أمر مهم.

(خلافًا لابن كيسان في المسألتين) هما: كون ذي الأداة قبل الموصول، وكون من وما الاستفهاميتين معرفتين.